القبول والاستبعاد في المجتمع المصري

(دراسة اجتماعية معاصرة لعلاقة الأنا والآخر)

القبول والاستبعاد في المجتمع المصري
دراسة اجتماعية معاصرة لعلاقة الأنا والآخر

نيـرة علـوان (*)

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رصد واقع القبول والاستبعاد فى المجتمع المصرى، وقد عرضت الدراسة لمفهوم القبول والاستبعاد، متبنية نموذج نظري متعدد المداخل في تفسير فرضية القبول والاستبعاد وهي: نموذج التكامل، النموذج التخصصي النموذج الاحتكاري،واعتمدت الدراسة علي عينة قوامها 292 مفرده موزعة على 6 محافظات من الوجه البحري والقبلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع نسبة قبول المصريين لذواتهم عن الرفض، إلا أن نسبة لا يستهان بها لا يوجد لديها هذا القبول الذاتي، الغالبية لا يعرفون هل هم مقبولون بالوطن أو غير مقبولين. وأظهر البحث أن الغموض، وتلبد العلاقة، يتزايد لدى الشباب الصغير الذي يعد هو قوة الدفع المجتمعية. ومن الأمور المهمة التي تشير الدراسة إلى إعادة النظر بها قضية الحصول على الخدمات الضرورية والتي هي حق لكل فرد مصري تعاني من تدهور واضح

كلمات مفتاحية: الآخر،الاستبعاد، الهوية، المواطنة.

المقدمة:

إن مواجهه ظاهرة اجتماعية تمس أعداداً كبيرة من البشر تتطلب الاهتمام بجمع بيانات إحصائية دقيقة وبصفة مستمرة، وهذا هو محور اهتمام هذا البحث حيث ركز البحث الحالى على قضية نحياها فى حياتنا اليومية وربما نعانى منها أو نمارسها ألا وهى واقع القبول والاستبعاد فى المجتمع المصرى، حيث أن استبعاد وعدم قبول فرد أو

* مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة.

جماعة ما هو إلا نتاج لبيئة اجتماعية هيئت هذا الشكل من عدم القبول مهما تعددت الأسباب سواء اجتماعية أو سياسية وهى ظاهرة لابد من مواجهتها؛ وهذه المواجهة قد تتطلب جمع بيانات إحصائية دقيقة عن واقع هذه الظاهرة من المجتمع، وقد اهتم البحث بالاستبعاد من منظور مختلف عن المنظور الذى ركز على الاستبعاد من منظور الفقر أى استبعاد أولئك المعزولين والقابعين فى قاع المجتمع، أو الشكل الأخر من الاستبعاد الإرادى وانسحاب جماعات الصفوة.

وقد سعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الاستبعاد بشكل أخر وهو الاستبعاد القائم على عوامل مختلفة كالآراء السياسية أو الدين والمذهب أو العمر وغيرها من العوامل التى ظهرت فى النتائج والتى تحفز الانقسام والتشرذم بالمجتمع والتى تشير إلى ظهور سمات جديدة لدى المصريين تستدعى الاهتمام البحثى بها بشكل أكبر، وبهذا يصبح هذا البحث نقطة للبدء وليس للنهاية.

أولا – مقدمة في مشكلة البحث*

إن هناك ضرورة لتطوير آليات لرفع درجات القبول بين الذات المهيمنة والآخر المقصية والمستبعدة، ولن يتسنى لنا إحداث وتفعيل هذا التطوير بدون تكوين رؤية شاملة ومتكاملة عن ذواتنا وأسباب القبول الذاتي أو قبول الآخرين أو استبعادهم، وفي هذا الإطار نجد المجتمعات الغربية تهتم بجمع بيانات وإجراء مسوح اجتماعية دورية لدراسة الاستبعاد الاجتماعي وأسبابه ودرجة تواجده بالمجتمع وذلك لوضع بدائل لتخفيف آثاره ورفع فرص الاندماج المجتمعي، وهذه النقطة كانت نقطة البدء في هذا البحث خاصة في ظل أن التركيز على فهم مفهوم الاستبعاد الاجتماعي في الدراسات والبحوث السابقة ثم من خلال مفهوم الفقر إلى حد التماهي، مما دعى البحث إلى محاولة تجاوز تلك النزعة

* تم عرض هذا البحث في مؤتمر المشاركة والتسامح والتحول الديمقراطى (18-19 إبريل 2016) في إطار مشروع دعم البحث العلمى في العلوم الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسة فورد.

الاختزالية للمفهوم خاصة في ظل احتواء مفهوم الاستبعاد على ممارسة القوة وإبرازها إلى حيز الوجود بدءاً من استبعاد الذات أو استبعاد الآخرين ورفضهم وحرمانهم من حقوقهم والتي أحياناً تتم من خلال الدولة لأفراد المجتمع، وهنا نؤكد الفكرة النظرية حول ضرورة لفت الانتباه إلى طائفة من الأبعاد، المتعددة عند فهم الاستبعاد(بورتشارد و جوليان، 2007، ص32)[1]

هذا ما سنحاول الكشف عن جزء منه في البحث الحالي، كما نسعى للتعرف على المحيط الاجتماعي للأفراد ومدى اندماجهم وقبولهم بداخله أو استبعادهم للتعرف على أسباب الرفض أو الإقصاء الذي قد يوجد في المجتمع بدلاً من القبول وما يمكن أن يؤدي إليه هذا الإقصاء أو الاستبعاد من مشكلات جمة داخل المجتمع بدلاً من أن ننشر ثقافة قبول الآخر بل يمكن أن يؤدي ذلك أن ينعزل أفراد أو جماعات عن المجتمع كما يشير "بريان باري" ويتحول الاستبعاد الاجتماعي إلى جزء من العزلة الاجتماعية لبعض الأفراد أو الجماعات، وهذا لا نحتاج إليه في المجتمع المصري في الوقت الآني فلا مجال لمزيد من التشرذم والانقسام؛ وهنا يحاول البحث أيضا التعرف على مستوى القبول أو الرفض والاستبعاد لتعامل المصريين مع الآخر المختلف في النوع أو العمر أو الطبقة أو الدين أو الآراء السياسية ونحاول أن نستكشف في النهاية إمكانيات قيام مصالحة وطنية شاملة ومدى قبول تلك الفكرة في المجتمع المصري، وبهذا تصبح المشكلة البحثية الرئيسية لهذا البحث هي التعرف على القبول و الاستبعاد في المجتمع المصري من خلال الإجابة على عدد من التساؤلات تبدأ من الذات وتنتهي بالمجتمع والوطن ألا وهي:

(1) ما هي معايير القبول الذاتي. وهل هي معايير عقلانية أم شكلانية؟

(2) ما مستويات القبول والاستبعاد في المحيط الاجتماعي للفرد؟

(3) هل هناك استبعاد يمارس من خلال الدولة للمواطن من خلال الحرمان من حقوق المواطنة المختلفة؟

(4) ما هي مستويات التفاعل الاجتماعي من القبول للرفض مع الآخر المختلف؟

(5) ما هو موقف المصريين من الاستبعاد الاجتماعي في ضوء العزل السياسي و المصالحة الوطنية؟

ثانيا – الإجراءات المنهجية وخصائص العينة:

اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة وقد استخدم البحث استبياناً Questionnaire يتضمن عدة محاور عن معايير القبول والاستبعاد الذاتي والمحيط الاجتماعي للأفراد للتعرف على مدى قبولهم واستبعادهم من الأسرة إلى الوطن، وأسئلة عن الاستبعاد والقبول لبعض الفئات وكيفية التعامل معهم ثم ينتهي الاستبيان بأسئلة حول الاستبعاد والمصالحة والعزل السياسي. وقد تم التطبيق الميداني للبحث عام 2015 على عينة قوامها 929 مفردة. وقد تم سحب عينة عشوائية منتظمة متنوعة من حيث النوع والشرائح العمرية والدين من ريف وحضر محافظات الوجه القبلي والبحري،وتظهر خصائص العينة في العرض التالي:

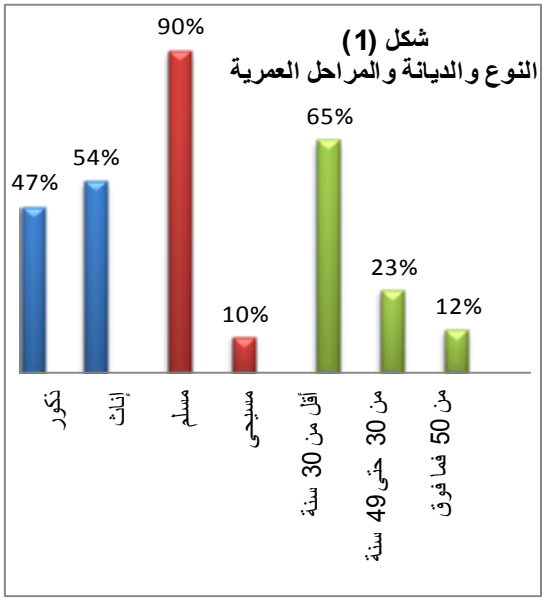

شكل (1)
النوع والديانة والمراحل العمرية

وقد أجري البحث على عينة من الإناث والذكور بنسبة 47% ذكور و54% إناث. وتركزت العينة في الشباب حيث يتميز المجتمع المصري بأنه مجتمع شاب نسبياً وهؤلاء طاقة المجتمع. فكانت نسبة من هم أقل من 30 هي 65% تقريباً في حين بلغت نسبة من هم في عمر من 30 سنة: 49 سنة 23% تقريباً أما كبار السن من 50 سنة إلى فوق

فبلغت نسبتهم حوالي 12.1%. ولأن العينة تمثل المجتمع فقد كانت نسبة المسلمين حوالي 90% بينما نسبة المسيحين بلغت حوالي و10% (انظر شكل 1).

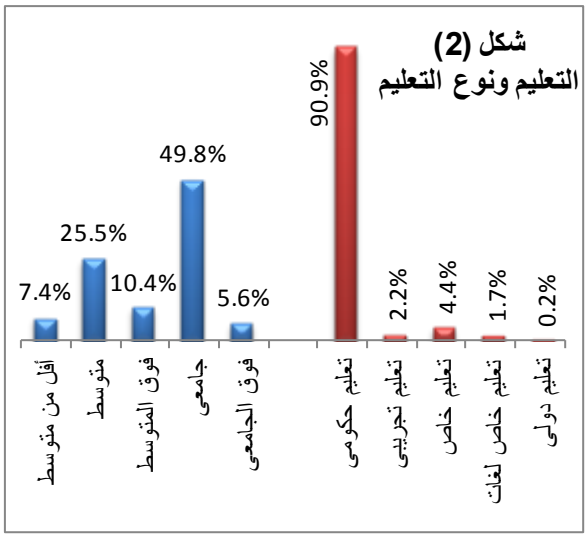

كما ظهر تزايد فى نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي بنسبة 49.8% أي حوالي نصف العينة تقريباً. أما الحاصلين على تعليم الأقل من المتوسط فكانت نسبتهم 7.4% بنسبة تقترب من ذوي التعليم فوق الجامعي والذين كانت نسبتهم 5.6% تقريباً، أما التعليم المتوسط فقد شغل الحاصلون عليه حوالي ربع العينة أي 25.5%. أما نوع التعليم ولأن العينة شملت محافظات مختلفة فقد ظهر أن التعليم الحكومي لازال يشكل الأساس التعليمي للمجتمع. فقد كانت نسبته حوالي 90.9% من العينة و 2.2% فقط تعليم تجريبي 2.% تعليم دولي و 1.7% تعليم لغات خاص و 4.4% تعليم خاص عربي، ويظهر هنا أهمية الاهتمام بالتعليم الحكومي لصلاح المجتمع (انظر شكل 2).

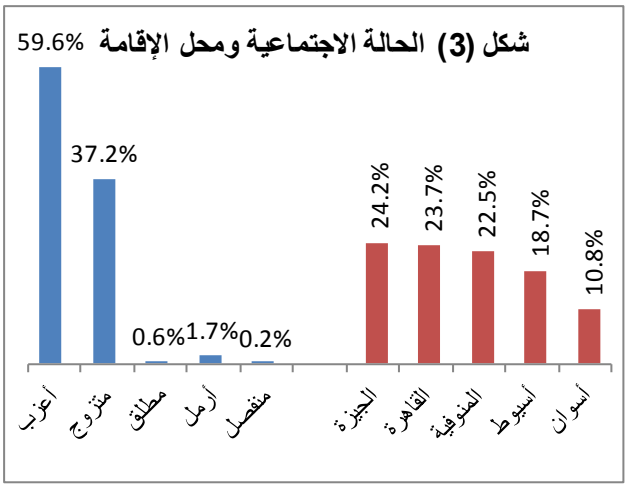

ولأن عدداً كبيراً من العينة هم من الشباب، فإن الحالة الاجتماعية للعينة تركزت في

كونهم عزاباً بنسبة 59.6% وكان عدد المتزوجين 37.2% تقريباً والمطلقين 0.6% أما حالة الأرامل فكانت نسبتهم 1.7% ومنفصل 2,%. أما عن توزيع العينة بالنسبة للمحافظات فكانت الجيزة 24.4% أما المنوفية فكانت 22.5% والقاهرة 23.7%. أما أسيوط 18.7% وأسوان 10.8% (انظر شكل3).

وحول الاستقرار في الموطن فإن 42.7% من العينة يقطنون الحضر في حين 46.1% يقطنون الريف و11.2% انتقلوا من الريف للحضر. أي ذوي الأصول الريفية حوالي 57% من العينة. وكانت نسبة من يعملون في عينة البحث هي 41.7% أما غير العاملين فبلغت نسبتهم 58.1% (انظر شكل4).

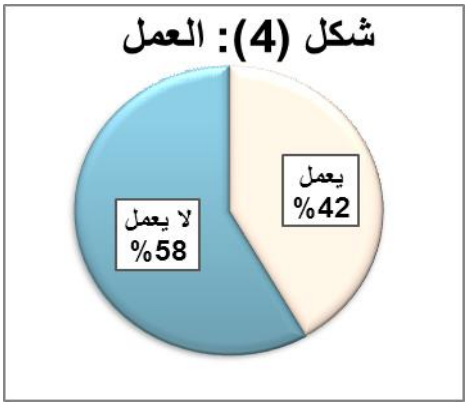

ثالثاً: أهداف البحث:

تنوعت أهداف البحث على مستويين : النظري والتطبيقي وهي:

(1) يسعى البحث لتقديم فهم نظري للاستبعاد الاجتماعي بعيدًا عن مفهوم الفقر، من خلال البحث عن أنماط مختلفة، قد تكون غير منطقية لاستبعاد بعض الفئات المجتمعية.

(2) يهدف البحث إلى التعرف على درجة القبول الذاتي للأفراد في المجتمع المصري كمدخل بقبولهم للآخرين والاندماج المجتمعي.

(3) يحاول البحث التعرف على أشكال التفاعل الاجتماعي مع بعض الفئات المجتمعية المختلفة عن ذواتنا ودرجة قبولهم أو استبعادهم.

(4) استكشاف دور الدولة في استبعاد بعض المواطنين من خلال استبعادها لبعض الفئات الراغبة فى الحصول على بعض الخدمات ، والحقوق البسيطة، وذلك من وجهة نظر المصريين.

(5) تسعى الدراسة لتحديد مدى القبول والاستبعاد الذي يعانيه المصريون داخل

مجتمعهم، وفي محيطهم ودوائرهم الاجتماعية.

(6) يهدف البحث إلى استكشاف إمكانية تحقيق الاندماج المجتمعي (ما بين العزل السياسي والمصالحة الوطنية).

رابعاً– مفهوما القبول والاستبعاد:

إن مفهوم القبول لا يثير جدلاً فكريًا حينما نتحدث عنه لغويًا نعني به الموافقة من مصدر (قبل)، قبل الشيء: أي رضى عنه ووافق عليه، وقبل الأمر أي الرضا به، والقبول في المعجم "الوسيط" هو الرضا بالشيء وميل النفس إليه(معجم المعاني الجامع).

وبهذا المعنى فقد ارتبط قبول الآخر بمبدأ التعايش والتسامح واحترام الآخر وهو ضد العنف والتعصب، ويتضمن احترام حرية الآخر وطرق تفكيره وسلوكه وآرائه السياسية والدينية. لهذا فالمجتمعات الحديثة لا تتبنى فقط مفهوم قبول الآخر كفكرة بل تسعى لجعلها ثقافة مجتمعية (عصام عبد الله، 2008) ونأمل أن تسود ثقافة قبول الآخر والتي يعرفها ميلاد حنا بأنها لا تشير إلى التحرر والمساواة وحقوق الإنسان فقط، بل هي ذهنية تدعو إلى الديموقراطية وتكافؤ الفرص، كما أنها تكون بمثابة البداية لتحصين المجموعات البشرية من أمراض الصراعات العرقية والدينية أو المذهبية، فهي محاولة لصياغة عقلية ووجدانية ينبغي أن تسود العالم جميعًا(ميلاد حنا، 1999، ،28) ويتوغل "حنا" في آماله عن "ثقافة قبول الآخر" وانتشارها في المجتمعات وصولاً إلى فكرة الانصهار الوطني ثم الانصهار العالمي والذي يرى أن البشرية ستصل إليها إن عاجلاً أو آجلاً(ميلاد حنا، 2015،).

وهنا لن أوغل في التفاؤل الذي اشار إليه "حنا" ونعود إلى الواقع، فالذي نأمله في هذا الواقع هو عدم إقصاء هذا الآخر واستبعاده وليس فقط السعي للقبول والاحترام. وهنا يظهر مفهوم الاستبعاد، الذي لن نمر عليه سراعًا كما ظهر مع مفهوم القبول غير الخلافي. فالاستبعاد يرجع البعض جذوره تاريخياً إلى أرسطو ولكن البداية في استخدام المفهوم ترجع إلى عام 1974 إلى "Rene Lenoir" رينيه لينوار في الحكومة

الفرنسية وأول من أعطى شعبية له، وارتبط المفهوم بالفقر في بداياته (Jane Mathieson,2008,p11). و يرجع الأصل الأكاديمي لمفهوم الاستبعاد إلى ماكس فيبر قاصدا به الانغلاق الاجتماعي عندما تقوم جماعة باستبعاد جماعة أخرى لتؤمن لنفسها مركزًا مميزاً على حساب تلك الجماعة الأخرى(بورتشارد و جوليان، 2007، ص23).

وقد ارتبط المفهوم في نشأته بالفقر ولكن توسع استخدام المفهوم بعد ذلك فأصبح لا يرتبط بالفقر فقط، بل توسع ليشير لعلاقات اجتماعية بين البشر وإلى أماكن مستبعدة(Robien Peace,2001,p1). وقد زاد الاهتمام بمفهوم الاستبعاد الاجتماعي بعد ذلك، واستدعى هذا الاهتمام إنشاء أقسام خاصة لمواجهة وجوده في مناطق مختلفة من العالم محاولين تمكين بعض الجماعات المستبعدة لأي سبب مثل العرق أو الدين أو السن أو النوع أو الهجرة ومكان السكن(DAFID Policy Paper,2005,p3).

ولتنوع أبعاد عملية الاستبعاد أو الحالة الاستبعادية فقد تعددت تعريفات الاستبعاد، وتعددت كذلك الأنشطة التي قد يعد من يحرم من ممارستها مستبعدًا اجتماعياً. وتحددت هذه الأنشطة كأساس لتحديد الاستبعاد عام 1990 في بريطانيا بأربعة أنشطة محورية من يحرم منها أو من إحداها يعاني من درجة من درجات الاستبعاد وهي:

(1) الاستهلاك Consumption والقدرة على الاستفادة من الخدمات والموارد المختلفة.

(2) الإنتاج production: ويعني قدرة الفرد على المشاركة في أنشطة مختلفة ذات قيمة على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي

(3) الانخراط السياسي Political engagement: وفيها يساهم الأفراد في صناعة القرار والتأثير فيه على المستوى المحلي والوطني.

(4) التفاعل الاجتماعي Social interaction: التكامل مع الأسرة والأصدقاء والمجتمع المحلي(Jone Hobe,2007,2).

وفي ضوء ذلك يصنف البعض مفاهيم الاستبعاد إلى ثلاثة أنماط من المفاهيم

وهي:-

النمط الأول: يعرف كنقص في المشاركة في التنظيمات الاجتماعية ومنهم Russell و Duffy، فيعرف Duffy الاستبعاد الاجتماعي "بأنه عدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والسياسية الاجتماعية"(Satayer,Chakravarty,Conchita,2003,p3)، وفي نفس الاتجاه نجد تعريف "Burchardt" للاستبعاد "بأن الفرد يعد مستبعدًا عندما يكون منتميًا جغرافيًا للمجتمع ولسبب أو لآخر لا يستطيع أن يشارك في الأنشطة كمواطن والتي يرغب أن ينخرط بها(Stephan Klasen,1999,P2)

النمط الثاني: يعرف الاستبعاد من خلال فكرة عدم التطبيق الواقعي "لحقوق المواطنة" ومنهم (Jane Mathieson,op.cit,p50) Klasen, Room، ويعد تعريف "Room" هو إضافة لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي وأضاف محاور جديدة وهي إنكار حقوق المواطنة المدنية والسياسية و الاجتماعية فأعطى للمفهوم أبعاداً متعددة وديناميةً. وقد ظهر هذا الاتجاه في تعريف الوحدة البريطانية للاستبعاد الاجتماعي عام 1997 حيث عرفته بأنه "أي تقصير يمكن أن يحدث لبعض الأفراد أو المناطق فيعانون من مشكلات مثل البطالة وفقر المهارات أو الدخل المنخفض أو السكن غير الملائم وانتشار الجريمة، والصحة السيئة"(Satayer,Chakravarty,Conchita,2003,p3). وبالقطع كل هذه العناصر من الحقوق الأولية للمواطنة.

النمط الثالث: ويشير هذا النمط إلى الاستبعاد الاجتماعي على أنه نتيجة لزيادة المسافات أو الفجوة بين الجماعات السكانية المختلفة (jan Mathieson, opcit,p50)(2). ومنهم نضع تعريف "Barnes" بأن "الاستبعاد الاجتماعي هو عملية دينامية ذات أبعاد متعددة للإقصاء الكامل أو الجزئي لبعض الأفراد أو الجماعات من النظام الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي مما يؤثر على تكامل الفرد مع المجتمع"

(Satayer,Chakravarty,Conchita,2003,p3)وبالقطع فإن عدم التكامل مع المجتمع يؤدي لزيادة الفجوة السكانية.

النمط الرابع: تعريفات تجمع أكثر من نمط معاً لتعريف الاستبعاد الاجتماعي، فتشير للحرمان من حقوق المواطنة، ومن المنع من المشاركة، وحدوث تأثير على تماسك المجتمع، من هذه التعريفات تعريف "levitas" الاستبعاد الاجتماعي هو عملية معقدة متعددة الجوانب فهي تتضمن الرفض أو المنع من الخدمات والموارد والحقوق، وعدم القدرة على المشاركة بشكل طبيعي في الأنشطة التي ينخرط بها الآخرون في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية أو السياسية وتؤثر هذه العملية في نوعية حياة الأفراد وتماسك المجتمع ككل"(Jan Mathie,op.cit,50)وفي النهاية نضع بعض المؤشرات والمستويات التي يهتم البحث الحالي بتحديد مفهوم القبول و الاستبعاد الاجتماعي في ضوئها وهي:-

(1) مستوى قبول واستبعاد الذات.

(2) محيط ومستويات الاستبعاد والقبول للأفراد من الأسرة للوطن.

(3) الاستبعاد الاجتماعي كشكل من أشكال الحرمان من الحقوق.

(4) الآخر في إطار الاستبعاد والقبول.

خامسًا – التراث البحثي:

إن التراث البحثي الخاص بالقبول والاستبعاد زاخر بالعديد من الدراسات، ونقطة البدء لقبول الآخر، هي قبول الذات وحول هذه النقطة. فهناك دراسة قبول الذات والآخرين(Jan Mathie,op.cit,50). وتؤكد الدراسة على أهمية قبولنا لذواتنا قبل أن نطور فكرة قبول الآخرين. وإن من عوامل قبول الذات تيقننا أن الآخرين سوف يقبلونا، وأكدت هذه الورقة البحثية انه حينما يتقبل الفرد ذاته سوف يقبل الآخرين، وأن من يرفض ذاته سيرفض الآخرين. وهذه النقطة كانت أحد محاور اهتمام البحث الحالي وهنا يظهر أهمية رفع درجات القبول الذاتي من تحقيق مصلحة مجتمعية هامة وليست ذاتية

فقط وقد أشارت لذلك دراسة أخرى قديمة عن قبول الذات وفاعلية القائد Wayne Mathews,1993). فأشارت إلى أنه حينما يتقبل القادة ذواتهم ترتفع فاعليتهم المجتمعية، حيث يرتفع لديهم الإيمان بقدراتهم على مواجهة مشكلات الحياة، كما يتقبل القائد النقد ولا يتوقع الرفض من الآخرين، أي بمنظور البحث الحالي لا يتوقع أن يرفض أحداً، أو يُرفض من أحد ـوبالتالي لا يُستبَعد ولا يستبعِد ـوهذا ما نحتاجه لنشر ثقافة قبول الآخر، تلك الثقافة التي أشارت بعض الدراسات أنها لازالت تعاني من قصور في بعض المجتمعات. فنجد دراسة عن قبول النساء في نيجريا في مجال الرياضة John A. adedji,1978). تشير أن الثقافة النيجرية لها توجه ذكوري خاصة في المجال الرياضى وترى النساء على أنهن يجب أن يكن رقيقات خجولات keneth L, Denemark,1973). ومن خلال هذه النتيجة نرى ضرورة أن نؤكد على أن ما قد يعتبر غير مقبول اجتماعيًا في ثقافة ما، قد يكون مقبولاً في ثقافة أخرى. ولكن هل يمكن أن يكون هناك عوامل تؤثر في زيادة القبول ورفع مستوياته؟ وهذا ما حاولت اكتشافه إحدى الدراسات عن التعليم الموسيقي والثقة والقبولة(MariC.Dagas,2012). والتي اهتمت بوجود مؤثرات إيجابية قد تساهم في تدعيم قبول الآخرين والثقة بالنفس مثل الانخراط في أنشطة طلابية مثل الموسيقى حيث يخلق الطلاب ثقافتهم الخاصة التي تدعمهم بالثقة والقبول من الآخرين.

ونؤكد فكرة دور التعليم والانخراط المدرسى في تدعيم القبول، وتقليل خطر الاستبعاد دراسة أخرى من المجتمع الأوروبي عن المدارس والتعليم والاستبعاد الاجتماعي(Josparkes,1999). فتدعم هذه الدراسة النظرة الإيجابية لدور التعليم في تحسين مهارات الطلاب، خاصة الطلاب الفقراء، مما يساعد في عدم انعزال أولئك الطلاب ويقلل من خطر استبعادهم فيما بعد، ولكن هذا التأثير الإيجابي للتعليم لم يره الباحثون جميعا. هكذا فقد أشارت دراسة أخرى عن الأطفال والتعليم والاستبعاد الاجتماعي(Stephan Klasen,1999)

إن التعليم يمكن أن يكون مصدرًا للاستبعاد الاجتماعي ذاته في حال لفظه أو طرده لبعض الطلاب، وعدم تحقيقهم لدرجات تعليمية. فيكون ذلك أولى خطوات الاستبعاد من التعليم، وكذلك عندما لا يحصل الطلاب على درجات متساوية من التعليم، فقد يستمر أثر الاستبعاد أحيانا من الطفولة إلى الكبر. فقد أظهر البحث علاقة كبيرة بين عدم تحقيق إنجازات في التعليم والبطالة في الكبر في العديد من الدول. وبالقطع هذه النقطة جديرة باهتمام البحث الحالي في ظل النسق التعليمي المصري و ما يعانيه من سلبيات نرصدها جميعًا، وقد أكدت هذه الفكرة دراسة أخرى عن الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي ودور النظام التعليمي(جوسباركس وهوارد غلتسرز، مرجع سابق). مشيرة إلى أن الأفراد الذين يخرجون في المدرسة بمستوى منخفض من التحصيل الدراسي معرضون بشدة لخطر الاستبعاد الاجتماعي.

وإن كانت بعض الدراسات قد اهتمت بدور التعليم مع الاستبعاد، فإن الاهتمام بقضية الاستبعاد الاجتماعي ـ رغم حداثتها ـ إلا أنه كثيرًا ما قصر المفهوم ودراساته حول الفقر والفقراء كما أوضحنا. ففي دراسة نحو إطار عمل لتحليل الاستبعاد الاجتماعي(Lapeyre,Bahlb,2012) ، أكدت الدراسة على ضرورة أن يهتم صانعو السياسات بدراسة الاستبعاد الاجتماعي، وعلاقته بالفقر خاصة في الدول النامية، حيث إن أي عمل تحليلي أو محاولات لفهم الاستبعاد يجب أن تؤسس من خلال إدراك العلاقات المترابطة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية له.

وقد ربطت دراسات أخرى الاستبعاد بمفهوم الفقر من خلال نظرية الحرمان النسبي وأكدت ذلك دراسة عن مفهوم الاستبعاد في قطاعات الفقراء في الهند من خلال محاورات كمية وكيفية (Amaresh Dubey,2004). أهمية ربط مفهوم الاستبعاد بمفاهيم الفقر والحرمان النسبي لفهم الخلفية التي يأتي منها الاستبعاد وقد أكدت هذه النتيجة

دراسة أخرى(Amartya A.Sen,2000) **اعتبرت الاستبعاد هو سبب ونتيجة للفقر في ضوء فكرة الحرمان النسبي والحرمان من الاندماج الاجتماعي والتفاعل.**

وقد أعلى البعض من تأثير فكرة الحرمان النسبي على الاستبعاد، وإنه يمكن أن يصل المجتمع إلى الثورات الشعبية من خلال الحرمان الذي أدى إلى الاستبعاد ففي دراسة عن الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي(محمد عبد الكريم الحوراني، 2012)، أشارت إلى أنه يجب تضمين مفهوم الاستبعاد الاجتماعي في نظرية الحرمان النسبي، والذي من خلاله تظهر التناقضات المصلحية وتعارض الرغبة والإرادة بين الدولة والمجتمع، وأن استبعاد الدولة لأفراد المجتمع يخلق فجوة الحرمان والتي تتوافق مع قهر الدولة، ويحدث نتاجاً لذلك ميول عدائية لدى قطاعات واسعة من المجتمع، ومن ثم فإن استجابة الدولة لهذه الميول بالقهر، يولد الثورة كحالة انفعالية.

وهذه النتيجة التي خلصت لها الدراسة، لا نريد أن نصل إليها في مجتمعنا. لذا حاول البحث التعرف على مدى كفاية الخدمات والحقوق لدى الأفراد وهل هناك استبعاد من الحقوق تمارسه الدولة لهم أم لا؟، حتى لا نصل لهذه الحالة الانفعالية والميول العنيفة لاستعادة الحقوق المسلوبة، خاصة وأن هناك دراسات عديدة تشير لارتباط الاستبعاد الاجتماعي بالعنف. فنجد دراسة عن الاستبعاد الاجتماعي والعنف في أمريكا اللاتينية(Heather Berkman,2007) تشير إلى أن هناك علاقة متداخلة بين الاستبعاد والعنف حيث الاستبعاد يولد العنف. وتتزايد تلك الحالة في أطفال الشوارع في أمريكا اللاتينية، ولم يقتصر رؤية تأثير العنف على جماعات منعزلة، بل لقد خلصت دراسة أخرى إلى أن هناك علاقة فيما بين الاستبعاد الاجتماعي، والعنف الطلابي وهي عن مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف بالطلابي(رامي عودة الله، 2011). وخلصت لضرورة دمج الطلبة داخل بيئتهم الجامعية لمنع العنف الذي قد يترتب على الاستبعاد.

وإن كان منطقياً _ولكن ليس منصفًا_أن يحدث الاستبعاد الاجتماعي نتاج الفقر وأن يكون من آثاره أيضًا حدوث الفقر ومظاهر مجتمعية سلبية أخرى كالعنف. كما أظهرت الدراسات فإن هناك من يرجع حدوث ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي نتاج عوامل لا منطقية _وليست منصفة بالمرة _ ومن هذه العوامل غير المنطقية وغير المنصفة والموضوعية والتي أشارت لها إحدى الدراسات عن الاستبعاد الاجتماعي والجماعات الإثنية أن الاستبعاد الاجتماعي قد يحدث في مجتمعات متطورة كالمجتمع الأمريكي لأسباب غير موضوعية وعدم مساواة بين بعض الجماعات العرقية في المجتمعات الحديثة. ويظل العرق يلعب دورًا في استبعاد بعض الأفراد وتحديد موقعهم في البناء الاجتماعي، وقد أظهرت الدراسات أيضا ظهور الاستبعاد نتاج عوامل جغرافية منها دراسة لبنية الاستبعاد بين الشباب القاطنين في المناطق الحدودية في أيرلندا الشمالية(Owen Hargie,2011). حيث ظهر أن أولئك الصغار القاطنين على حواف المجتمع، يعانون من استبعاد واضح من القادة المحليين، ولم تظهر هذه النتيجة فقط في المجتمع الأوروبي، بل ظهرت بالقطع في المجتمعات الأفريقية. حيث توصلت دراسة للعشوائيات والاستبعاد في بعض البلاد الأفريقية(Ben C Arimah,op.cit) إلى أن أكثر الأشكال المادية التي ظهرت للاستبعاد في المدن الأفريقية هو استبعاد العشوائيات. فسكان تلك المناطق يعيشون في ظروف معيشية سيئة، ويستبعدون من المشاركة في النطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية داخل مدنهم, وليس فقط لسكان العشوائيات، بل قد يظهر هذا الاستبعاد لسكان الريف كما أظهرت دراسة مصرية عن المستبعدين القرويين: دراسة لآليات الاستبعاد الاجتماعي والثقافي في الريف المصري (محمد يسري العقبي،**2015**) أشارت لوجود نسبة كبيرة من الفئات المستبعدة في الريف المصري والاعتماد على مؤشرات العمل والسكن والتعليم والصحة والتفاعل الاجتماعي، كما أظهرت الدراسات وجود

استبعاد على أساس جغرافي أو غيره، فإن دراسة أخرى عن الإدماج والاستبعاد في آسيا الجنوبية من خلال الدين(Bahrgava,op.cit) أوضحت إمكانية أن يتشكل الاستبعاد من خلال الارتباط الديني في جنوب آسيا، واختبرت دور الدين في الإدماج والاستبعاد في الهند وباكستان وبنجلاديش وكانت النتيجة أن أكثر هذه الدول إدماجًا دينياً هي الهند، على العكس من باكستان وبنجلاديش اللتين أظهرتا توجها استبعادياً تجاه ديانات الأقلية. وهذه منطقة تحتاج لدراسة واهتمام البحث الحالي. ومن خلال العرض السابق، يظهر أن تركيز عديد من الدراسات حول القبول أو الاستبعاد الاجتماعي كان منصبًا على الفقر، وما يمكن أن ينتج عنه من حرمان. ورغم أننا في البحث الحالي نحاول أن نرصد بعضاً من أشكال الحرمان من الحقوق الأساسية كشكل أولي للاستبعاد إلا أننا سنهتم أيضاً بالتعرف على أنماط الاستبعاد الجديدة التي يمكن أن تظهر لنا في المجتمع المصري بدون مبررات عقلانية أو منطقية.

سادسًا– الإطار النظري:

تتعدد النماذج النظرية المفسرة للاستبعاد، وذلك لأن كل نموذج يرجع إلى فلسفة سياسية مختلفة فيركز كل نموذج في تفسيراته على رؤيته، وبالتالى يقدم تفسيرًا سياسيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا. وهذه النماذج هى:

(1) النموذج التضامني (التكاملي): Solidarity Paradigm:

وقد ظهر هذا النموذج في الإيديولوجية السياسية للجمهورية الفرنسية واعتبر أن الاستبعاد الاجتماعي يحدث عند تفكك الروابط بين الفرد والمجتمع، أي أن هذا الاتجاه فسر الاستبعاد في ضوء أسباب ثقافية وأخلاقية أكثر منها اقتصادية(JaneMathieson,op.cit,p17)وقد استند هذا الاتجاه إلى كتابات دوركايم وروسو، ويرى الحل في تبادل المسؤولية الأخلاقية بين الدولة والمجتمع

(2) النموذج التخصصي "The specialization paradigm":

ويتماشي هذا النموذج مع الدول الأنجلو أمريكية ذات التوجه الليبرالي، ويفسر الاستبعاد لدى أصحاب هذا النموذج النظري، عندما يحدث فشل في السوق نتيجة التقسيم الاقتصادي للعمل الذي يجب ألا ينتج من خلاله تقسيم هيراركي للمجتمع أو للطبقات الاجتماعية، فيرى هذا الاتجاه النظري أن الفاعلين الاجتماعين هم أفراد لهم حرية الحركة داخل الحدود، والاختلافات الاجتماعية، وتقسيم العمل، وعندما يحدث فشل في السوق، يمكن أن يحدث الاستبعاد لأسباب اجتماعية (Jane Mathieson,op.cit, p17).

وتعود أصول هذا الاتجاه إلى ليبرالية جون لوك، والذي جعل ركيزة هذا المنظور هى التبادل التعاقدي بين الحقوق والواجبات. ويرى أن الاستبعاد أسبابه تكمن في قصور لدى الأفراد ذاتهم (محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، 236).

(3) النموذج الاحتكاري The Monopoly Paradigm:

ويرى هذا الاتجاه النظري الاستبعاد الاجتماعي بأنه يحدث نتاجاً لوجود جماعة احتكارية في المجتمع تحتكر القوة لذاتها، وهنا الاستبعاد الاجتماعي هو نتاج لعلاقات الطبقة والمكانة والقوة السياسية. وقد تأثر هذا الاتجاه بأفكار ماكس فيبر وكذلك بأفكار ماركس عن سيطرة طبقات محددة في المجتمع. وقد انتشرت هذه الأفكار أولاً في أوروبا الشرقية (Jan Mathie,op.cit,P21).

ونجد أن جميع هذه النماذج النظرية المفسرة للاستبعاد تؤكد على فهم الاستبعاد بالاستناد إلى تدخلات وعلاقات القوة سواء بتدخل الدولة أو انتهاء التعاقد وفشل تقسيم العمل من الناحية الاجتماعية، أو احتكار أصحاب القوة. وهذا ما حدا ببعض الباحثين إلى تفسير الاستبعاد الاجتماعي في ضوء نظرية الحرمان النسبي نتيجة لظهور تناقضات مصلحية وتعارض الرغبة والإرادة بين الدولة والمجتمع. وإن استبعاد الدولة لأفراد المجتمع يخلق فجوة من الحرمان، بل ينظر بعض العلماء إلى الاستبعاد الاجتماعي على

أنه "حرمان نسبي مزمن".

ولا يشتمل هذا الحرمان على الحرمان بمعناه المادي فقط، بل هو حرمان نتاج فجوة التوقعات والإمكانيات والتي يشير لها "Ted Gurr" في نظريته عن الحرمان النسبي "Relative Deprivation" إن كل مجتمع لديه نوعين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان لدى الشعوب. الآلية الأولى: هي التوقعات أو التطلعات "Value Expectations". والثانية: هي الإمكانيات والقدرات Value Capabilities.

وعادة عندما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات والتطلعات ـعلى سبيل المثال بعد الانتصار في حرب أو تغير اجتماعي أو سياسي، يحدث فجوة بين التوقعات والإمكانيات ـتتزايد احتمالات التمرد[*]. ويمكن أن يؤدي هذا الحرمان إن لم يحدث تمرد أن يظهر استبعاد لبعض فئات المجتمع سواء بشكل كلي أو جزئي وسواء كان ذلك الاستبعاد طوعياً أو إجبارياً وهنا قد تظهر مشكلات اجتماعية عديدة وتتفاقم في ظل بزوغ نزعات الاستبعاد وثقافة عدم قبول الآخر، التي قد تقلل الخيارات المتاحة أمام الأفراد فينسحب فرد أو أعضاء كجماعة ما من المشاركة كرد فعل للمعاناة من العداء والتحيز، ولا نستطيع أن نعتبر ذلك استبعاداً وانسحابًا طوعيًا بل هو بإجبار من المحيط الاجتماعي الذي يجعله في حالة من حالات الاستبعاد، فهو مثل استقالة أحدهم من وظيفته قبل أن يطرد، وقد تتفاقم هذه الحالة الاستبعادية كما يشير "بريان باري" ويقوم المجتمع بعزل جماعات عن بقية المجتمع، كما يعزل الأفراد. وبهذا يصبح الاستبعاد الاجتماعي جزءاً من العزلة الاجتماعية لبعض الجماعات والأفراد وهذا ما ينتهك مقتضيات العدالة الاجتماعية في أبسط تعريفاتها(بريان باري، مرجع سابق،ص 46)

[*] لمزيد من التفاصيل أنظر

TedGurr: Why Men Rebel, Princeton University press, 1970.

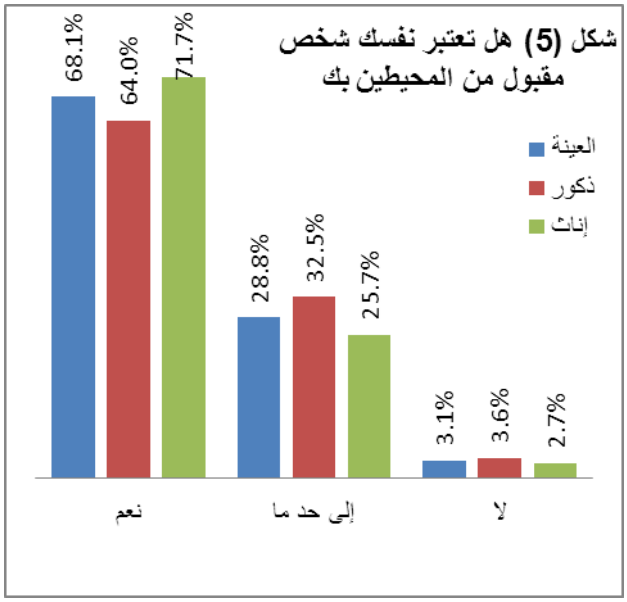

سابعاً– المصريون ودوائر القبول المجتمعي للذات: إن القبول المجتمعي لذواتنا بوابة لقبول الآخرين وتقبلهم والاندماج معهم، وحينما تغلق هذه البوابة فلا أمل في تقبل الآخرين والاندماج معهم بل يصبح الحل هو استبعاد أولئك الآخرين أو الانسحاب الإرادى واستبعاد الذات من الاندماج. وهنا أظهر البحث نتيجة تحمل في طياتها الكثير من الآمال، وهي أن نسبة لا يستهان بها من المصريين ـوهي نسبة 68% تقريباًـيعتبرون أنفسهم مقبولين اجتماعياً، في حين رأي 28.8% أنهم يرون أنهم مقبولون إلى حد ما ونسبة 3.1% فقط يرون أنهم غير مقبولين.وعلى غير المتوقع كانت الإناث أكثر اعتبارًا لذواتهن مقبولات اجتماعياً بنسبة 71.7% عن الذكور، الذين كانوا يرون أنهم مقبولون بنسبة 64% (انظر شكل5).

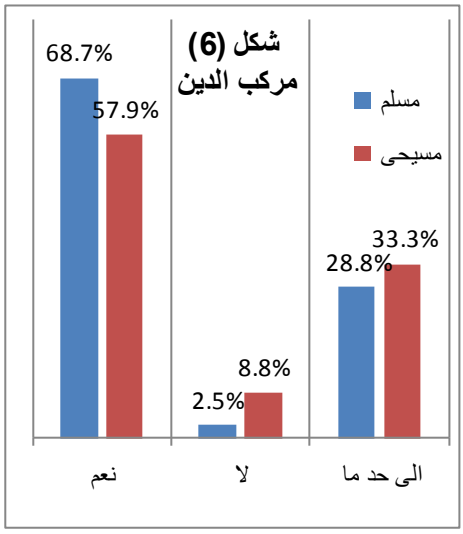

وإن كان الواقع ليس دائماً مبشراً هكذا، حيث أظهر البحث أن دوائر ومحيط القبول تضيق بعض الشيء مع الدين حيث اعتبر 8.8% من اتباع الدين المسيحي

أنفسهم غير مقبولين اجتماعياً مقابل 2.5% من أتباع الدين الإسلامي وهذا أمر لا يفترض أن يوجد في المجتمع المتقدم، وكذلك في رؤية الأفراد لذواتهم وقبولهم تبعاً للدين فإن 57.9% من المسيحيين يرون أنهم مقبولون مقابل 68% من المسلمين، وتحتاج هذه النقطة المزيد من الدراسة والتأني بدلاً من دفن رؤوسنا في الرمال والتغني بأناشيد الوحدة الوطنية (انظر شكل6).

أ. أسباب القبول الذاتي ما بين العقلانية والشكلانية (الأخلاق والمكانة):

وقد سعي البحث في هذه النقطة للتعرف على الأسباب التي دعت الأفراد إلى قبول ذاتهم و علاقة الآنا بذاتها، وهل هذه الأسباب هي أسباب عقلانية لها أسس أخلاقية أم اعتمد تقديرهم لذاتهم على أسباب تتعلق بالمكانة والمظهر والوضع الاقتصادى والعائلة والوجاهة الاجتماعية، حيث إن من يتوقع أن الأجدر بالاهتمام هو المكانة الاجتماعية والمظهر ننتظر منه أن يحكم على الآخرين بذات المعيار فيستبعد أو يرفض أولئك ممن لا يتحقق بهم تلك الشروط. وقد أشارت النتائج أن المجتمع المصري يميل للحكم الأخلاقي العقلاني حيث بلغت نسبة من يهتمون بالمظهر والعائلة والمنصب معاً حوالي 17% تقريباً في حين تركزت باقي الآراء حول العقلانية. وعدم التطرف 12.3% و 6.3 بالترتيب وقبول الآخرين 13.7% والخلق الطيب 15.1% ومساعدة الغير 13.3% والتواضع 9.4% واحترام الآخرين 12.2% (انظر شكل7).

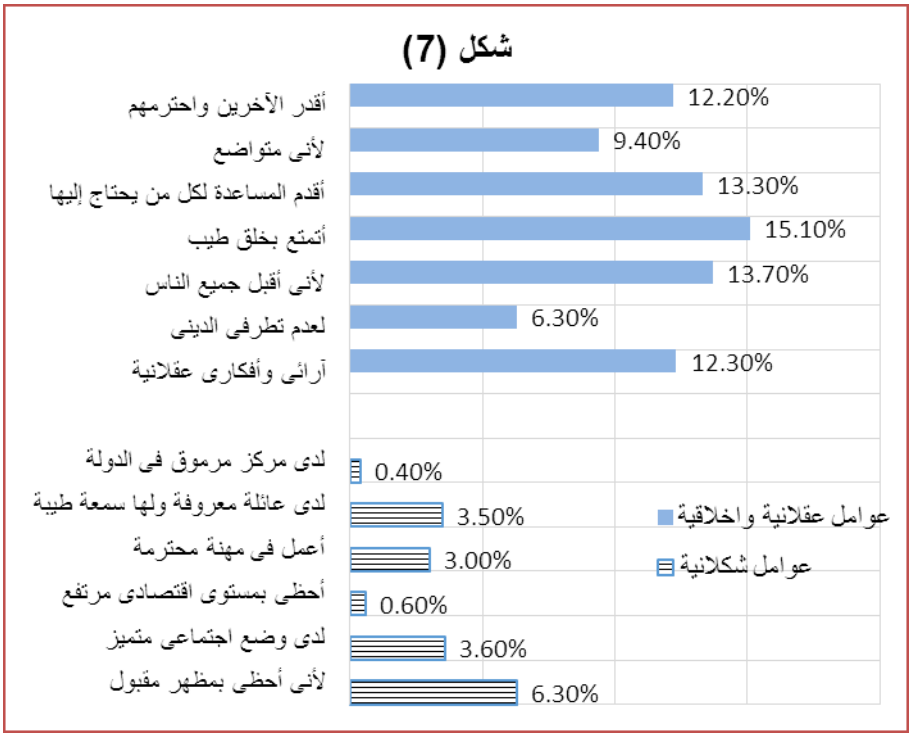

ولم تظهر فروق جوهرية في ذلك فيما بين ذوي التعليم المتوسط فأعلى، أو أقل من المتوسط أو بين الذكور والإناث، وكذلك بين فئات العمر المختلفة. وهذا يظهر أنه ربما قد ينبهر المصريون بالمظهر ويحكمون أحياناً به على الآخرين، ولكنهم عندما يرغبون في الحصول على التقدير والقبول الذاتي من الآخرين فهم يريدون ذلك لأسباب عقلانية أخلاقية تتعلق بسماتهم وخصائصهم الذاتية لا بأسرهم أو حالتهم الاقتصادية أو سماتهم الشكلية وهذه نقطة يمكن أن ننطلق منها. ويمكن تلخيص أسباب القبول الذاتي في الشكل التالي:

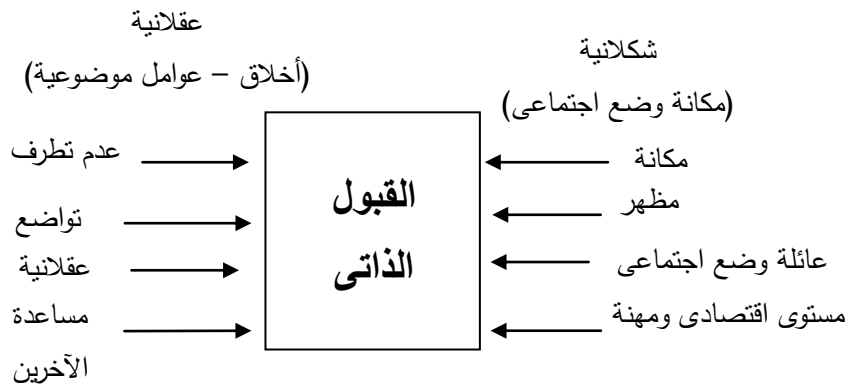

ب– بالقبول والاستبعاد في المحيط الاجتماعي للمصريين من الأسرة للوطن:

إن عملية الاستبعاد الاجتماعي عندما تتم فإنها تنعكس على الأفراد وإدراكهم أين يستبعدون؟ وأين يحظون بالقبول؟ وهنا حاولنا أن نعرف الدوائر والمجالات التي يرى المصريون أنهم استبعدوا خلالها، وأين يحظون بدرجات عالية من القبول؟ وهذه الدوائر بدأت من الدائرة والحلقة القريبة من كل فرد وهي الأسرة، للحلقة الأوسع والأهم للبحث وهي الوطن، وقد ظهر للبحث كما هو متوقع أن أعلى درجات التميز بالقبول لدى المصريين كانت داخل أسرهم بنسبة 78.6% يرون أنهم مقبولون تماماً داخل أسرهم و18.6% يرون أنهم مقبولون إلى حد ما، أي ما يوازي 97% يتميزون بالقبول داخل نطاق الأسرة. وجاء في المرتبة الثانية القبول بين الأصدقاء بنسبة 95.3%. تقريباً وتلا ذلك القبول داخل العمل92% ثم الجيران بنسبة 90% تقريباً. وإلى هنا فلأمر يبدو طبيعياً ومتوقعاً ولكن تنخفض هذه النسب فجأة لتصل إلى 59% تقريباً للقبول داخل الوطن. فنجد 28.3% يرون أنهم مقبولون تماماً و 31.8% مقبولون إلى حد ما. ويجعلنا ذلك نبحث عن سبب هذا الوضع وأسبابه خاصة، وأن حوالي 35% لا يعرفون هل هم مقبولون أم لا؟ وهي نسبة لا يستهان بها (انظر شكل8).

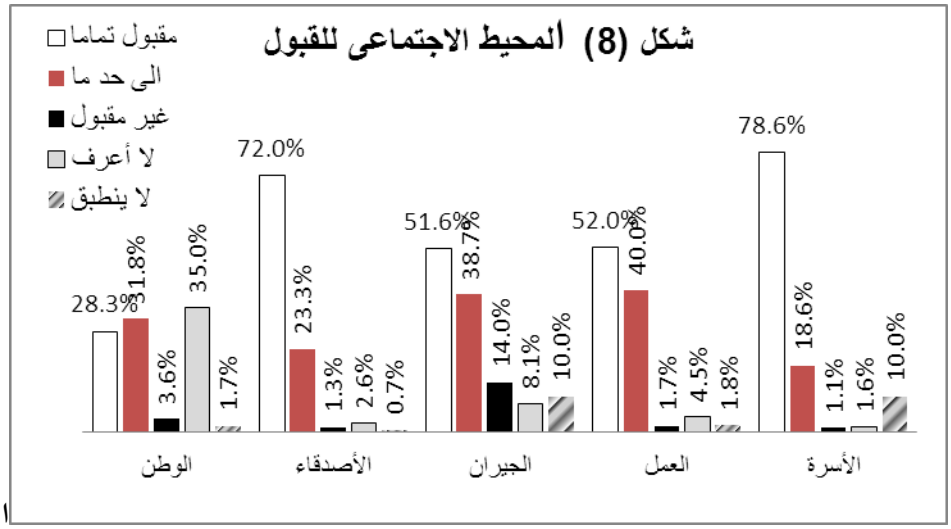
شكل (8) المحيط الاجتماعى للقبول
مقبول تماما
الى حد ما
غير مقبول
لا أعرف
لا ينطبق
28.3%
31.8%
3.6%
35.0%
1.7%
72.0%
23.3%
1.3%
2.6%
0.7%
51.6%
38.7%
14.0%
8.1%
10.0%
52.0%
40.0%
1.7%
4.5%
1.8%
78.6%
18.6%
1.1%
1.6%
10.0%
الوطن
الأصدقاء
الجيران
العمل
الأسرة

لعلاقة بالوطن هنا تصبح في مأزق. فحينما تعاني علاقتنا بالوطن من هذا الالتباس ولا يصبح الوطن والموطن. المحيط والمجال الرئيسي لقبولي، وغير محدد طبيعة علاقتي به،

شكل (9)

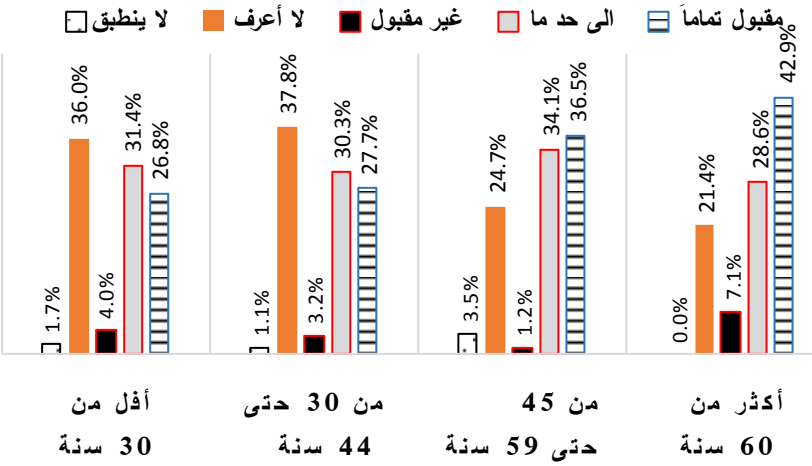

ربما يكون ذلك مؤشراً لتفاقم مشكلات عديدة فيما بعد. وحينما يظهر أن هذه النسبة التي لم تحدد قبولها داخل الوطن، تتزايد داخل فئات الشباب فتظهر لدى الشباب أقل من 30 سنة بنسبة 36% و37.8% لدى الفئة العمرية 30–44 سنة أي الفئة المنتجة. وقوة الدفع داخل المجتمع، لا يعرفون هل هم مقبولون داخل مصر أم لا، أي هناك عدم وضوح في رؤية واقعهم داخل الوطن. وكانت نسبة من يرون أنهم مقبولون تماماً 26.8% فقط من سن أقل من 30 سنة و27.7% من 30 حتى 44 سنة وإلى حد ما 31.4% و30.3% على الترتيب (انظر شكل9).

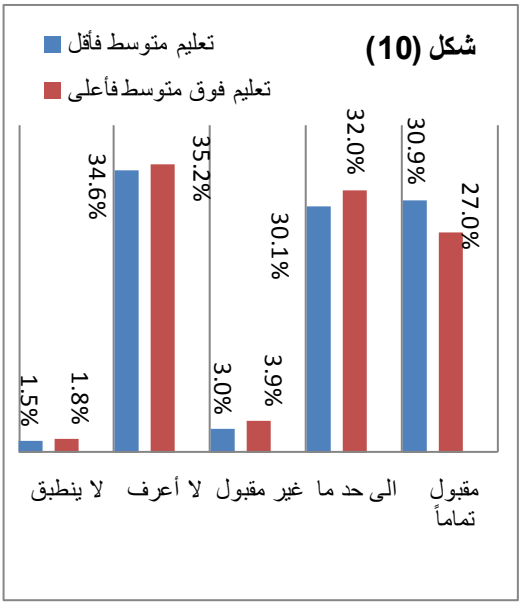

وهنا يظهر أن على الدولة الاهتمام باستقطاب الشباب بدلا من أن تجعلهم على هامش الحياة بحيث تدعم مركزهم ووضعهم داخل المجتمع كقوة دفع، وقد أظهر البحث تزايد الإحساس بالقبول في محيط الوطن لدى ذوى التعليم الأقل من المتوسط نسبة 30.9% فيرون أنهم مقبولون تماماً مقابل 27% لذوي تعليم أعلى من المتوسط. وهذا ما يتنافى مع قواعد المنطق (انظر شكل10). وربما ارتبط ذلك بالظروف الاقتصادية وإجحاف الدولة للكثير من حقوق المتعلمين وتدني قيمة التعليم، مما قد يبرر ميل الأقل تعليماً لرؤية أنهم مقبولون أكثر من ذوي التعليم الأعلى، وعلى العكس من ذلك فقد أظهر البحث أن القبول داخل الأسرة ارتبط أكثر بالتعليم. فذوو التعليم الأعلى كانت درجة قبولهم أعلى داخل الأسرة، ويرون مقبولون تماماً بنسبة

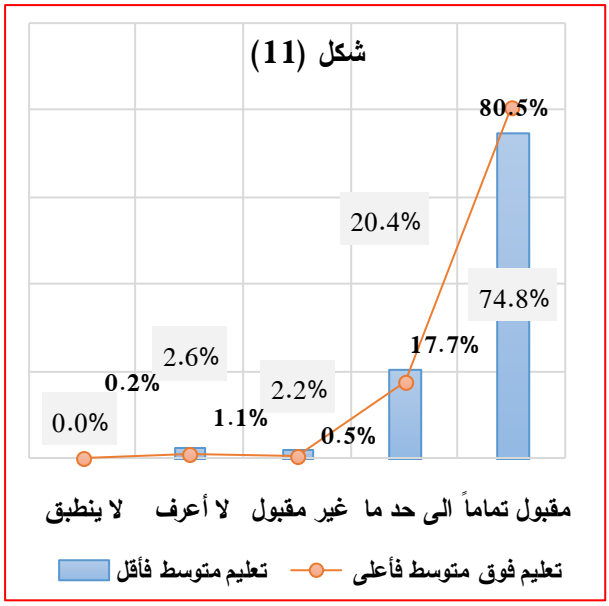

80.5% مقابل 74.8% لذوي التعليم الأقل (انظر شكل11) أي درجة القبول والتقدير داخل الأسرة المصرية اقترنت بالتعليم أكثر من القبول داخل العمل أو الوطن. وهذه نتيجة كانت صادمة للبحث حيث إن مجال التعليم ربما يكون مجالاً لتقييم الفرد ومن ثم القبول والاستبعاد داخل الوطن أو العمل ويكون معياراً موضوعياً وهاماً أما داخل الأسرة المصرية ذاتها فهو أمر يحتاج لأن يكون نقطة انطلاق يمكن استغلالها وتنميتها في المجتمع.

كما أظهر البحث نقطة أخرى جديرة بالبناء داخل الوطن وهي أنه في تلك المرحلة ارتفعت نسبة القبول داخل الوطن بالنسبة للمسيحيين بنسبة 38% مقبول تماماً مقابل 26.96% من المسلمين يرون أنهم مقبولون تماماً (انظر شكل12)، وهذه النتيجة كانت مختلفة عن توقعات البحث وهي تثير تساؤلاً هاماً هل هي نتاج لصدفة بحثية وطبيعة العينة؟ أم هي نتاج لطبيعة المرحلة الزمنية التي نعيشها بعد الثورة؟

شكل (12)

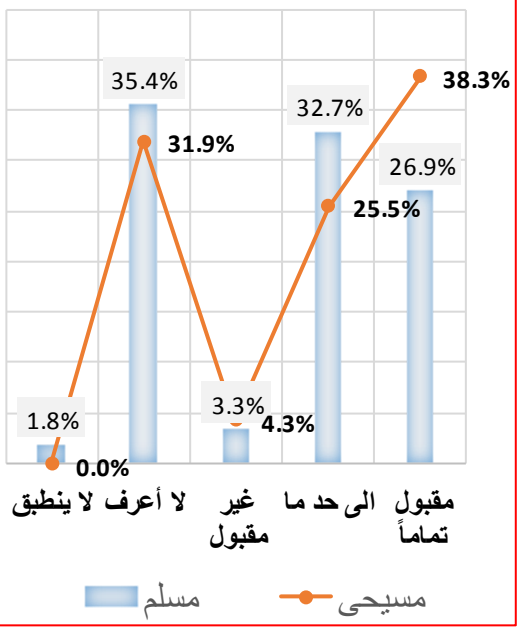

ولكن يظل الأمر المؤكد هو أنها أمر يحتاج لدراسة جديدة ويثير التساؤلات وتظل الإجابة عنه غامضة في هذا البحث.

وحول المحيط الاجتماعي للاستبعاد والقبول أظهر البحث نتيجة يجب أن تحوز على الاهتمام المجتمعي خاصة بفئات المسنين. فقد ظهر للبحث أن فئة العمر أكثر من 60

سنة أكثر الفئات التي تشعر بعدم القبول داخل الأسرة بنسبة 8% تقريباً وكذلك داخل العمل بنفس النسبة تقريباً، في حين أنهم أكثر الفئات قبولاً لدى أصدقائهم بنسبة 84.6%، أي أنهم أكثر ألفة مع المحيط الاجتماعي من نفس أعمارهم ويشير ذلك لضرورة تغير الثقافة المجتمعية داخل الأسرة المصرية، والاهتمام بإعطاء المسنين درجة أعلى من الاهتمام، والتركيز على التأكيد الدائم أنهم يحظون بأعلى درجات القبول داخل الأسرة.

ثامناً– الاستبعاد والحقوق (الدولة واستبعاد المواطن):

إن أولى خطوات الاستبعاد الاجتماعي وأقصاها هي عدم الحصول على الحق من الدولة والخدمات الرئيسية وهنا إشكالية أن يصبح الأخر هو الدولة. ولهذا نسعى هنا إلى أن نرى هل يعاني المصريون من الاستبعاد من هذا المستوى أم لا؟ وهنا تظهر النتائج أمراً غير مرغوب فيه، فلازال المصريون يدورون في فلك احتياجاتهم الضرورية والأساسية ولم يصل نسبة لا يستهان بها إلى حد الكفاية. فنجد أنه حتى الغذاء _والذي كان أكثر احتياجات العينة إشباعاً_لم يحصل على نسبة ترتقي إلى درجة تحقق الاكتفاء، حيث أشار إلى كفاية الحصول على الغذاء الملائم حوالي 48.2% من العينة في حين رأى 51.8% انه غير كافٍ أو

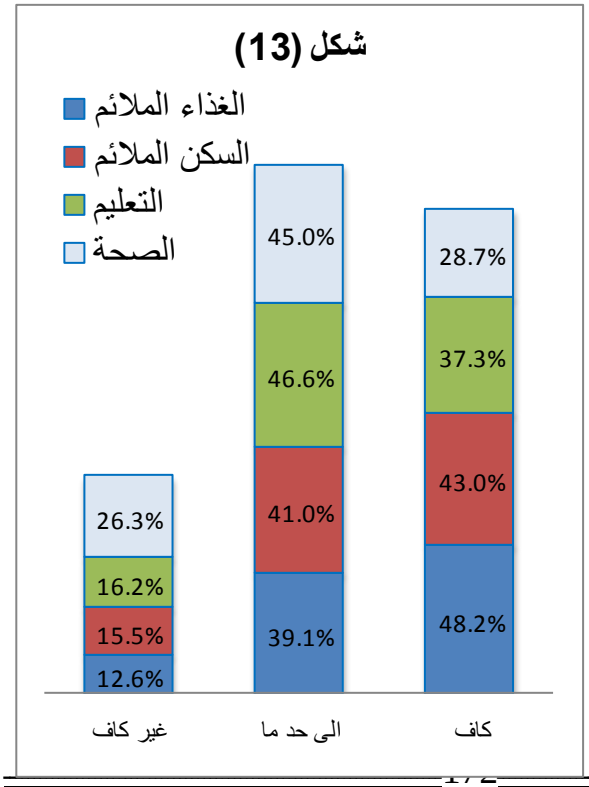

إلى حد ما معاً (انظر شكل 13). وهي نسبة غير مقبولة بالقطع ويلي الغذاء الملائم في الخدمات السكن الملائم حيث رأى 43.5% أنه غير كافٍ، وجاء بعد ذلك الحصول على التعليم بشكل كاف بنسبة 37.3% و16.2% غير كاف و46.6% إلى حد ما. أما الحصول على الخدمات الصحية فكانت نسبة الكفاية 28.7%، وغير كاف وإلى حد ما نسبة 71.3% معاً وهي نسبة لا يستهان بها (انظر شكل 13).

ثم جاء الحصول على العمل اللائق، ومدى كفايته، فرأى 23.7% من المصريين بالعينة أنهم يحصلون عليه بشكل كافٍ في حين رأى 34.7% أنه كافٍ و41.6% أنه كاف إلى حد ما. وتساوى مع التعليم حرية السفر والتنقل بنسب قريبة وهي 23.7% غير كافٍ و37.3% إلى حد ما و39% غير كافٍ. وجاء الإحساس بكفاية الأمن والأمان بنسبة 21.6% وعدم الكفاية كان أكثر بنسبة 29.90% (انظر شكل14).

شكل (14)

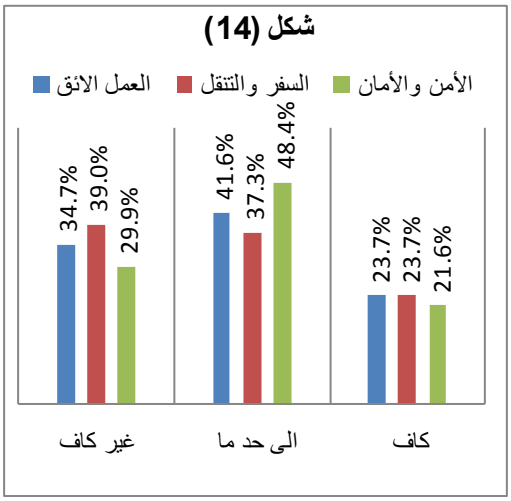

وقد تفوقت حرية التعبير حيث لم يرها كافية إلا 19.5% و41.7% إلى حد ما و38.8% غير كاف أي حوالي 80.5% غير راضين عنها بشكل أو أخر (انظر شكل 15). وكانت أكثر الخدمات التي يعاني

شكل (15)

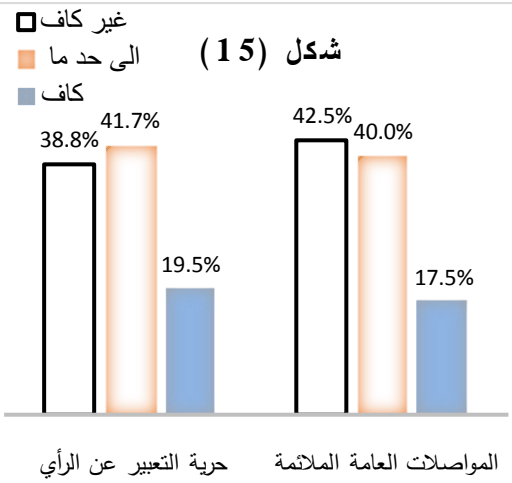

الشعب من سوء جودتها هي حالة المواصلات العامة وهي نتيجة بديهية فجاءت كفايتها بنسبة 17.5% وغير كافية بنسبة 42.5% وإلى حد ما بنسبة 40% (انظر شكل 15).

وإذا أعدنا النظر في النتائج بشكل آخر نجد الحصول على الخدمات الضرورية والتي هي حق لكل فرد مصري تعاني من تدهور واضح. فأظهر البحث عدم كفاية الخدمات أو الحصول عليها بنسب بسيطة أو كافية إلى حد ما بهذا الترتيب:

الحق	غير كاف وإلى حد ما
1- جودة المواصلات	%82.5
2- حرية التعبير	%80.5
3- الأمن والأمان	%78.4
4- العمل اللائق	%76.3
5- حرية السفر	%76.3
6- خدمات صحية	%71.3
7- التعليم	%62.7
8- السكن الملائم	%56.5
9- الغذاء الملائم	%51.8

وأظن هذه النتيجة يمكنها أن تحبط أكثر المتفائلين، فحتى الغذاء والسكن والخدمات الصحية والتعليم لم يرض عنه أكثر من نصف المصريين في العينة؛ وهذه النتيجة تفسر ربما النتيجة السابقة التي أشارت إلى الارتفاع النسبي لرؤية العديد من المصريين أنهم غير مقبولين تماماً في محيط الوطن، وارتفاع هذه النسبة لدى الشباب. وهنا يجب أن تتحرك الدولة باتخاذ خطوات في تحسين جودة الخدمات ونوعية حياة المصريين لأن الرفض وإشباع الاحتياجات عندما يأتي من الوطن لن يولد إلا الإحباط أو العنف.

تاسعًا– من يقبل المصريون، ومن يستبعدون(المصري والآخر من القبول للاستبعاد والإقصاء):

يتعلق هذا المحور ببعض الفئات العمرية والنوعية وذوي الآراء السياسية والدينية– في المجتمع والذين قد يراهم البعض أنهم الآخر المختلف بالنسبة لهم، وكيف يتعامل المصريون معهم على مقياس من الرفض الكامل إلى التعامل الطبيعي وبشكل متساو؟ فظهر القبول على أساس التعليم أو المهنة المختلفة أكثر درجات القبول، وأقل في الرفض والتعامل مع المختلفين في المذهب الديني بشكل طبيعي بنسبة 31.4% وتفهم وجه نظرهم 9% وتنوعت باقي الاستجابات لمن يختلف في المذهب الديني في مجال الرفض بنسبة تقترب من 60% فجاء التعامل بحرص بنسبة 40.2% والتجاهل 12.1% والرفض الكامل 7.3% (انظر شكل 16).

وهنا نرى أنه لا مبرر لمثل هذا الرفض والتجاهل لاختلاف مذهب ديني، وتلا هذا أيضاً المختلفون في الدين رغم ما يحاول الكثيرون من إظهاره من تسامح إلا أن الدخول في دائرة الاستبعاد لم يكن أمراً بعيداً للمختلفين في الدين. فجاءت نسبة 49.2% التعامل معهم بشكل طبيعي، ثم تفهم وجهه نظرهم 10.4% أما الشكل الإقصائي والاستبعادي من العلاقة فقد اقتربت نسبته من 40% أيضاً فجاء التعامل بحرص 28% والتجاهل 8.9% والرفض الكامل 3.6% (انظر شكل 16).

أي أن القبول والاستبعاد على أساس عوامل دينية مثل المذهب أو الدين احتل موقع الصدارة، واستمراراً لعدم منطقية أسباب الإقصاء والاستبعاد نتاج لعوامل غير موضوعية. أيضاً ظهر الشكل الإقصائي لدى العينة لمن هم يختلفون معي فقط في الآراء السياسية بنسبة 40% تقريباً حيث كان التعامل معهم بحرص بنسبة 29.3% ثم التجاهل بنسبة 16.5% ثم الرفض الكامل بنسبة 3.6% و32% فقط يرون أنهم يمكن أن يتعاموا

معهم بشكل طبيعي و18.6% يتفهموا وجهه نظرهم (انظر شكل 16).

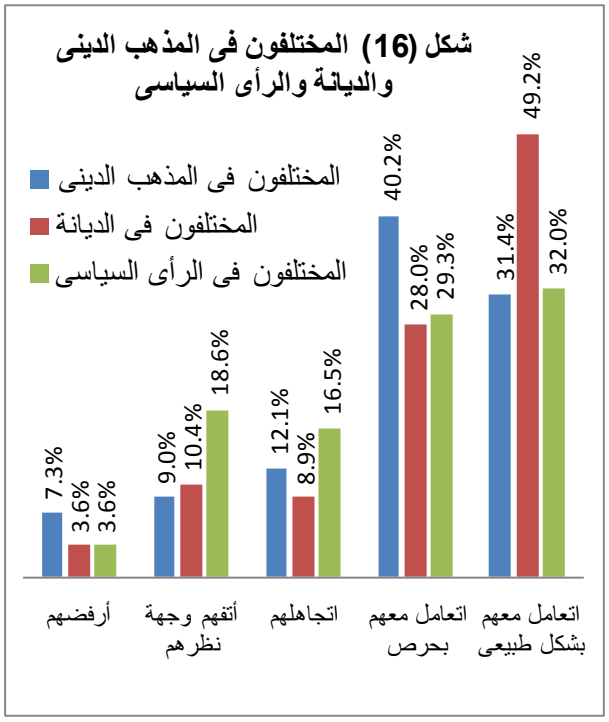

وهذه ربما تكون من أخطر النتائج التي توصل لها البحث والتي تنذر بانشقاق مجتمعي واستبعاد فئات ومجموعات اجتماعية نتيجة لأرائها السياسية وهو أمر لا يتماشى مع الثقافة المدنيةوالمجتمعات الحديثة. وقد أظهرت النتائج نقطة أخرى جديرة بالبحث وهي أنه في ظل الحديث عن القيادات النسائية وضرورة رفع نسبتهم في المجتمع هناك نوع أخر من الحوار المجتمعي لازال قائماً ولازال هناك من يرون أن النوع الاجتماعي هو مبرر للتجاهل والاستبعاد بنسبة 1.3% والرفض الكامل والتجاهل بنسبة 6% و22.1% للتعامل بحرص أي اقتربت النسبة من 30% يتحفظون في التعامل مع النوع المختلف و60.1% فقط يتعاملون بشكل طبيعي و10.4% يتفهمون وجهة نظرهم (انظر

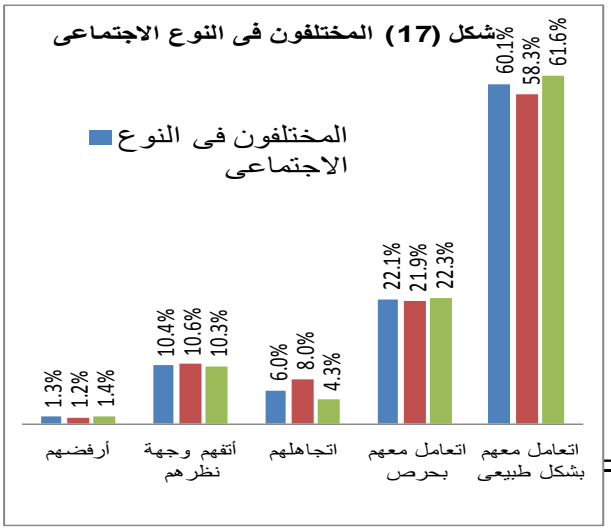

شكل 17).

والأمر الجدير بالاهتمام أن نسبة الإقصاء والتجاهل من الرجال للنساء تصل الضعف تقريباً حيث رأى 8% من الرجال إنهم يتجاهلون النساء عند التعامل في حين 4.3% من النساء اشارت لذات الأمر (انظر شكل 17). وربما ذلك انعكاس للمجتمع الذكوري الذي نحيا به.

وبعد ظهور محاولات لإقصاء المرأة يظهر أيضاً أشكال من الاستبعاد الطبقي فظهر الرفض على أساسي الطبقة بنسبة 1.6% ثم التجاهل الطبقي بنسبة 5.9% ثم التعامل معهم بالحرص 20.4%، أما من يتعاملون مع المختلفين في الطبقة بشكل طبيعي، فبلغت 66.1% ومن يتفهمون وجهة نظرهم 6% (انظر شكل18) .

ثم تلا ذلك رفض للمختلفين من العمر بنسب 0.3% ثم 4.2% ثم 20.7% للرفض ثم التجاهل ثم التعامل بحرص. في حين تعامل 59% بشكل طبيعي و15.7% تفهموا وجهة نظرهم (انظر شكل18).

وكانت درجة قبول المختلفين في المستوى التعليمي أعلى، حيث كان التعامل الطبيعي معهم بنسبة 64,7% والتفهم 13%، أما الشكل الاستبعادي والإقصائي، فشكل حوالي 23% وإن كانت نسبة لا يستهان بها ولكنها أكثر قبولاً مقارنة بالأسباب الدينية والسياسية (انظر شكل 18).

أما ذوو المهن المختلفة، فقد كانت أكثر الفئات قبولاً بالقطع بنسبة 70.1% تعامل طبيعي و7.9% نتفهم وجهة نظرهم، وإن التجاهل 5.1% والتعامل بالحرص 16.3% و0.7% يرفضون (انظر شكل 18).

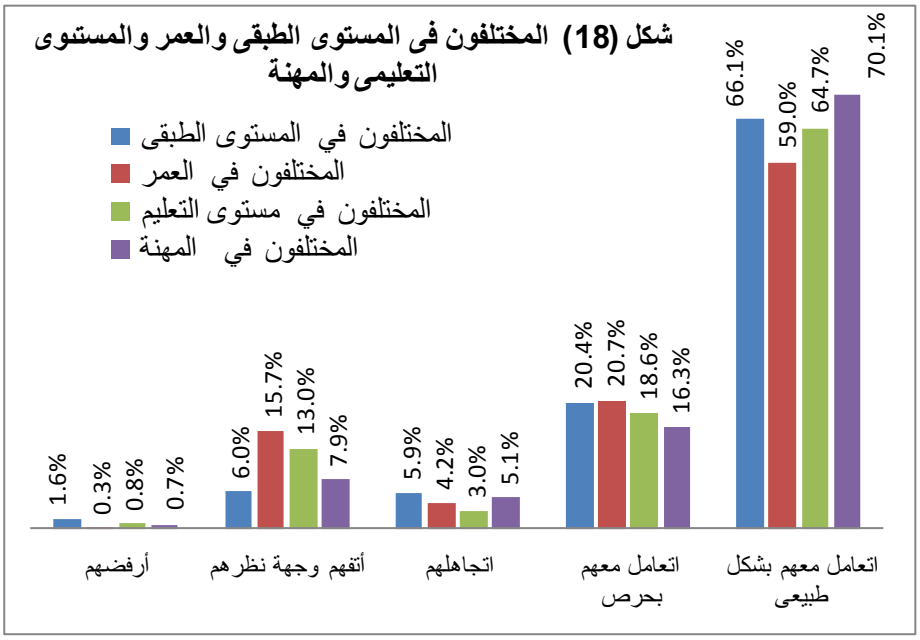

عاشرًا: هل هناك سبيل للاندماج المجتمعي؟ (ما بين العزل السياسى والمصالحة الوطنية):

إن الاندماج المجتمعي هو الخطوة التي يحتاجها المجتمع في هذه المرحلة الفاصلة في ظل ظهور أسباب للإقصاء والاستبعاد لفئات من المجتمع لأسباب تتعلق بالمذهب الديني أو وجهات النظر السياسية أو النوع. وهذا بالقطع أمر يبعث على القلق على حالة الأمن والسلام الاجتماعي وحيث إن نسبة القبول التام لجميع الفئات التي تم الاستقصاء عنها لم تصل أي منها إلى 90% حتى لبعض الفئات العمرية أو النوعية، بل وكذلك بعض العوامل الطبقية وكلها أمور تشير لعدم الموضوعية في أسباب الإقصاء والتجاهل، ومن ثم الاستبعاد ولهذا في هذا المحور نحاول أن نعرف هل يوافق المصريون على عزل بعض الفئات أم يرغبون في المصالحة الوطنية؟.

ونبدأ بالتعرف هل تعرض أفراد العينة للرفض والإقصاء من قبل؟ وهنا أشار 65.9% بأنهم لم يتعرضوا للرفض و34.1% تعرضوا للرفض. ولم تهتم نسبة كبيرة 42.8% تقريباً بهذا الوضع ربما لعدم تكراره وكان 30.7% أكثر إيجابية، وحاولوا التعرف على الأسباب. في حين قام 3.8% بموقف عنيف و15.% عجزوا عن فعل أي شي(انظر شكل 19).

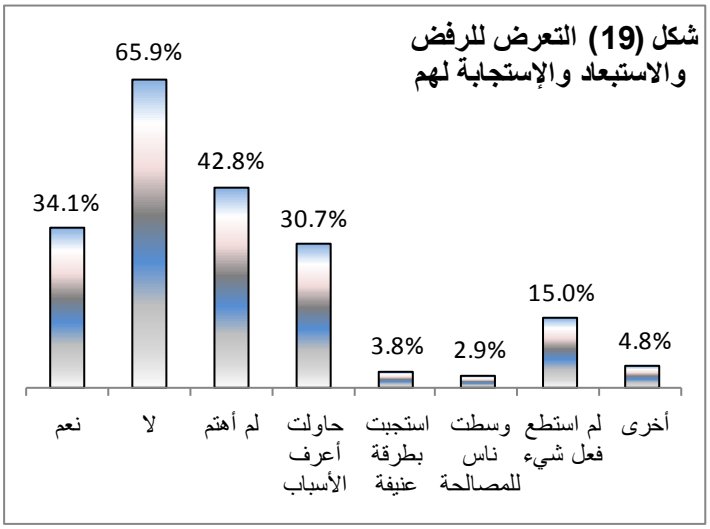

وهنا يظهر أن هناك نسبة لا يستهان بها من المصريين عندما تتعرض للإقصاء والرفض فإنها تستسلم لهذا الواقع فلا يكون لها أي استجابة وهذه ظاهرة سلبية تحتاج لمحاولة تغيرها لأن هذا الاستسلام ربما يكون بذوراً لعنف قادم أحياناً في حال تفاقم التعرض لهذه الأنماط الاستبعادية والإقصائية مرات جديدة. ومن النتائج المبشرة نسبياً أن غالبية المصريين من العينة يرغبون في التعايش السلمى من خلال المصالحة الوطنية بنسبة 67% مقابل 33% يرفضون المصالحة الوطنية (انظر شكل20).

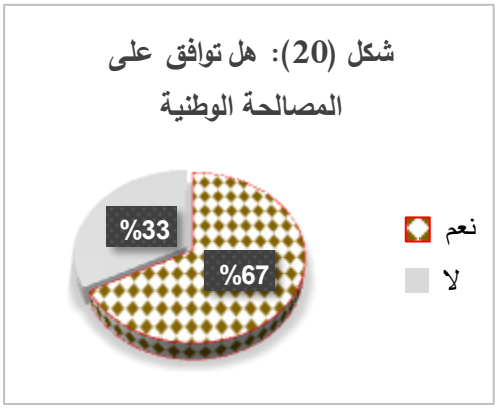

وقد تساوي الذكور والإناث في نسبة الموافقة على المصالحة الوطنية وهذا يشير للرغبة في وجود اندماج مجتمعي ومصالحة بين الجميع وكانت الفئات التي أشار_من يرفضون المصالحة معها _هي الإخوان بنسبة 43% تقريباً ثم الفلول بنسبة 18.2%، وربما ذلك يتعلق بالشحن وتعبئة التحيزات من خلال الإعلام والخبرات السيئة التي اختبرها المجتمع المصري في تلك المرحلة وقد ارتأى المبحوثون أن سبب هذا الرفض وضرورة استبعاد الإخوان أو الفلول لأنهم ارتكبوا جرائم في حق الوطن بنسبة 41.5%.

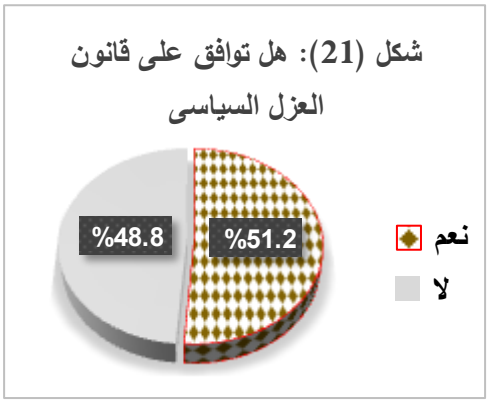

ورغم أن غالبية أفراد البحث وافقوا على المصالحة الوطنية ولكن عندما تعلق الأمر بالعمل السياسي مرة أخرى فإن الخبرات المريرة التي عانى المصريون منها من جراء الممارسات السياسية الخاطئة جعلت نصف العينة تقريباً توافق على العزل السياسي والذي لا يتفق مع معايير الحرية والحداثة والعدالة فظهر 51.2% موافقون على العزل السياسي و48.8% يرفضون العزل السياسي (انظر شكل21). وقد أظهر الرافضون للعزل السياسي أسباب ذلك لعدم تحمل المجتمع للانقسام وسيوجد فجوات اجتماعية بنسبة 87.9%.

وقد بدا الأكثر تعليماً، وذوو التعليم فوق المتوسط أقل تسامحاً ولديهم الرغبة الاستبعادية أكثر من ذوي التعليم الأقل فوافق ذوو التعليم الأعلى بنسبة 66.9% على المصالحة و68% من ذوي التعليم الأقل ورغم أن الفرق في النسبة قليل لكن يشير لظهور الفكر الإقصائي لدى المتعلمين وكذلك عندما عرضت فكرة العزل السياسي فقد رأي الأكثر تعليماً الموافقة عليه بنسبة 53.4% في حين وافق عليه 46.8% من ذوي تعليم أقل من متوسط أي هنا لم يلعب التعليم دوراً في رفع درجة قبول الأخر في حالة

إدراك أن هذا الآخر قد يسئ للوطن. كما أظهر البحث نقطة جديرة بالاهتمام وهي أن الشباب كانوا أكثر قبولاً للأخر ورفضاً للفكر الإقصائي من كبار السن حيث وافق على قانون العزل 48.3% من الشباب مقابل 61.5% لمن هم أكثر من 60 عاماً. أي أن كثيراً من الشباب المصري يرفض وجود أي أفكار وقوانين استبعادية واقصائية، ولديه قدرة على تقبل الآخرين حتى لو لم يكن يتقبل أفكارهم. وهذا يظهر وعي المواطن المصري فربما لا يقر أفراد المجتمع إصدار قوانين بالعزل ولكن الواقع يشير إلى أن المصريين إذا صارت الأمور كما ينبغي أن تصير وبدون أي تلاعب أو تزوير لإرادتهم يقومون هم بالاستبعاد والعزل لمن يريدون من التيارات.

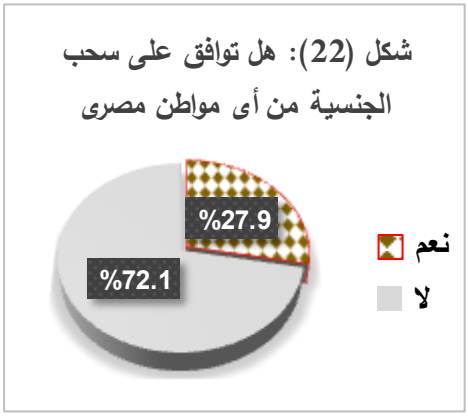

ويرى المصريون أن المصري يجب أن يظل مصرياً ولا سلطة لأحد على سحب جنسيته بنسبة 72.1% وإن كان قد وافق على سحب الجنسية 27.9% (انظر شكل22).

وهي نسبة لا يستهان بها، ولكن يبقى الأمل قائماً في تحقيق الاندماج المجتمعي حيث لازال الكثيرون يرغبون في هذا الاندماج المجتمعي ويقبلون الآخرين حتى من أساءوا للوطن بشكل أو بأخر. وإذا كانت النتائج قد أظهرت وجود أنماط مختلفة جديدة من الاستبعاد على أسس غير عقلانية كالمذهب الديني والدين والآراء السياسية إلا أن الأمل لازال قائماً لأن الأغلبية مع الاندماج والقبول وليس الإقصاء والاستبعاد.

حادي عشر: نتائج ختامية:

نعرض هنا بعض النقاط الموجزة التي تمثل نظرة سريعة على النتائج السابقة:

1- رغم أن النتائج قد أشارت لارتفاع نسبة قبول المصريين لذواتهم عن الرفض إلا أن نسبة لا يستهان بها لم نجد لديها هذا القبول الذاتي والذي يعد كما أشارت دراسة "Wayne Mathews" هو مفتاح قبول الآخرين. فتستدعي هذه النتيجة أن نكون حذرين في رفع درجات قبول الذات لدى المصريين. خاصة وأن أسباب القبول العقلانية_ والتي لها أسس عقلية منطقية وأخلاقية _كانت هي معيار الحكم الأساسي للأفراد لقبول ذاتهم.

2- أظهر البحث غيومًا وغموضًا في القبول والعلاقة بالوطن، فكان أكثر مجالات المحيط الاجتماعي غموضًا. فالغالبية لا يعرفون هل هم مقبولون بالوطن أو غير مقبولين. وأظهر البحث أن هذا الغموض، وتلبد العلاقة، يتزايد لدى الشباب الصغير الذي يعد هو قوة الدفع المجتمعية، وكذلك زاد مع ذوي الدرجات التعليمية الأعلى، وهي نتيجة تتناقض مع نتائج الدراسات التي سبق أن عرضناها من حيث إن ذوي التعليم المنخفض، يتزايد لديهم خطر الاستبعاد الاجتماعي ولكن ربما ظهر ذلك هنا لأن التعليم لم يوفر فرصًا أفضل في العمل، فلم يصبح معياراً للاندماج المجتمعي، والحصول على نوعية حياة أفضل.

3-أظهر البحث تزايد الإحساس بالقبول من الوطن لدى الأقباط في تلك المرحلة، وهو أمر يحتاج إلى تدعيم مجتمعي والانتباه إليه.

4- ومن النتائج التي لم يكن يسعى البحث للوصول إليها_ ولكن يجدر الإشارة إليها والاهتمام بها _وهي حالة المسنين في المجتمع، وشعورهم بعدم القبول المجتمعي والاستبعاد داخل نطاق أقرب المحيطات الاجتماعية إليهم وهي الأسرة مما يشير لضرورة

تغيير الثقافة المجتمعية الخاصة بالمسنين.

5- أظهر البحث أيضًا أنه إذا طبقنا مفهوم "Room" عن الاستبعاد الاجتماعي باعتباره إنكار حقوق المواطنة المدنية والسياسية والاجتماعية لدى المواطنين، فإننا نكون وصلنا لأكثر النتائج إحباطاً. حيث لم يرض أكثر من نصف المصريين في العينة عما يحصلون عليه من حقوق كالغذاء والسكن والتعليم والعمل والأمن والحرية، وهنا تصبح الدولة شريكًا في استبعاد مواطنيها. من هذا المنطق، وهو الأمر الذي يستدعي تحركاً سريعًا لأنه حينما يأتي عدم الحصول على الحق من الوطن ويتولد الحرمان الذي أشار له TedGurr، لن يولد إلا الإحباط أو العنف.

6- كذلك توصل البحث إلى أن التعصب للمذهب الديني من أكثر أسباب الاستبعاد والرفض الكامل للآخر. ويتوافق ذلك مع إحدى الدراسات على المجتمع الآسيوي والتي أظهرت المجتمعات ذات التعددية الدينية أكثر قبولاً للآخر المختلف في الدين، على عكس المجتمعات ذات الأغلبية الدينية مثل باكستان التي بها درجة أعلى من الاستبعاد على أساس الدين، وأظهر البحث الحالي أن الاستبعاد على أساس ديني كان واضحًا بل كان الرفض وعدم القبول وفق إختلاف المذهب الديني- وليس الدين - أكثر بزوغًا وظهورًا مما يمثل أكثر درجات التعصب غير المبرر والمنطقي، وهذا ما يتماشى مع ما أشار له "ميلاد حنا" بقوله إن قبول الآخر في مجال الدين أصعب منه في مجال القوميات المختلفة، والسلالات في وطن واحد، لأن الصراعات غير الدينية قد تذوب مع الرقي وثورة المعلومات، لأن الانتماء الذي يقوم على مسلمات عبارة عن "دوجما Dogma" أي عقيدة نفسية تؤخذ كما هي ولا تناقش عقليًا ومنطقيًا(ميلاد حنا، مرجع سابق،42).

7- وقد بدا أيضًا الاستبعاد وعدم قبول الآخر وظهر الشكل الإقصائي للمختلفين في الرأي السياسي، مما يتناقض مع معايير الحداثة والتقدم.

8- كذلك ظهرت -بنسب متفاوتة -أشكال من الرفض والتجاهل لأسباب غير

عقلانية بالنسبة للاختلاف مع الآخر الذي اعتبره البعض كتمثيلات للضدية مثل الآخر المختلف في النوع أو المستوى الطبقي أو العمر والتعليم.

9- وفي النهاية أظهر البحث آمالاً في رغبة أغلبية العينة من المصريين في التعايش السلمي والمصالحة الوطنية، وإن تساوا في الرغبة في الحرمان من الممارسة السياسية، للخبرات السلبية التي عانى منها المصريون، والأمر الجدير بالبحث هو أن ذوي التعليم الأعلى كانوا أقل تسامحًا ولديهم رغبة استبعادية أكثر من ذوي التعليم الأقل، إلا أن الأمر الملفت للنظر هو أن الشباب أكثر رفضًا لأي قوانين استبعادية أو إقصائية، ولديه القدرة على تقبل الآخر المختلف، وهو أمر يبقى الأمل في تحقيق الاندماج المجتمعي، ونشر ثقافة قبول الآخر، وبهذا يصبح هذا البحث نقطة للبدء وليس للنهاية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

1. بريان باري: الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، بدون تاريخ، ص46.
2. بورتشارد وجوليان لوغران ودافيد بياشو(2007)،- الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد 344.
3. جو سباركس وهوارد غلزستر: الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي: دور النظام التعليمي في الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، مرجع سابق.
4. رامي عودة الله العساسفة(2011)، مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي، جامعة مؤتة، الأردن.
5. عصام عبد الله(2008)، التسامح وقبول الآخر، مشروع السلام المجتمعي، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة.
6. محمد عبد الكريم الحوراني(2012)، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، الجامعة الأردنية.

7. محمد محمد يسري العقبي(2015)، دراسة سوسيوأنثروبولوجية لآليات الاستبعاد الاجتماعي والثقافي في الريف المصري، قسم الاجتماع كلية الآداب، جامعة حلوان، رسالة دكتوراه (غير منشورة).
8. معجم المعاني الجامع almaany.com
9. ميلاد حنا (1999)، قبول الآخر، سلسلة مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، 1999، القاهرة.
10. ميلاد حنا(2015)، الانصهار الوطني قضايا كرست لها حياتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة.

ثانيا:المراجع الأجنبية:

1. Amaresh Dubey (2004), Conceptualising social Exclusion in the context of India's Poorest regions: a contributionto the equantitative – qualitative debato, march.
2. Amartya A sen(2000), Social Exclusion: Concept Application And-scrutiny, Master of Trinity College, Asian Development Bank, Manila, Philippines, June
3. Ben C. Arimah: Slums As Expressions of social Exclusion: Explaining the prevalence of slums In African Countries, United Nations Human Settlements programme, Nairobi, Kenya, In Social Exclusion Governance and Social Development, Op.Cit
4. Bhargava, Inclusion and Exclusion In South Asia: The Role Religion, United Nations Development program, In Social Development, Op. Cit.
5. Glenc C. loury (1999), Social Exclusion and Ethnic Groups: The Challenge to Economics, Annual word Bank conference on Development Econimics, The International Bank for Reconstruction and Development.
6. Heather Berkman(2007), Social Exclusion and Violence In Latin America and the Caribbean, Inter – American Development Bank, New York.

7. Jane Mathieson(2008), Jennie popay, Etheline Enoch, Sarah Escrorel:- Social Exclusion Meaning, Measurement and Experience and links to Health in equalities Areview of literature, Lancaster University, Uk.
8. John A. Adedeji(1978), The Acceptance of Nigerian women in sport, international review for the sociology of sport,. www.sagepublications.com
9. John Hob craft(2007), Child development, The life Course, and social Exclusion, Chronic poverty research center, working paper 72, University of York, Uk, March.
10. Josparkes (1999), Schools, Education and Social Exclusion, center for analysis of Social Exclusion, London .
11. Kenneth L. Denmark (1973), Self – Acceptance and leader Effectiveness, Journal of Extension, Texas University, Winter.
12. Lapeyre, Bhalb(2012), Social Exclusion: Towards an Analytical and operational Framework: Insocial Exclusion, Governance and Social Development Resourcecenter, Second published, University of Biningham.
13. Mari C. Dagaz(2012), learning from the Band: Trust, Acceptance and self-confidence, Journal of Contemporary Ethnography .
14. Owen Hargie Aodheen O'Danell and Christel McMullan (2011) , Constructions of social Exclusion among young people from Interface Areas of Northern Ireland, youth and society sage publiscation.com.
15. Reducing poverty Bytackling (2005), Social Exclusion DAFID Policy Paper, The Department for international Development.
16. Robin Peace(2001) Social Exclusion: Aconcept in need of Definition?, Social policy Journal of Newzeland, issue 16.
17. Satyar, Chakravarty and Conchita D'Amborosio(2003) The Measurement of Social Exclusion Diw Berlin, German Esntute for economic Research (364).
18. Stephan Klasen(1999),Social Exclusion Children, And Education: Conceptual and measurement Issues, Department of economics, university of music, 1999, p.2
19. Wayne Mathews(1993), Acceptance of self and others, cooperative Eatension, service, North Carlina, USA, 1993